تقدّم

برنامج قائمة «تقدّم» للانتخابات النّيابيّة 2022

برنامج التّغيير من أجل المجتمع المدنيّ
الدّيمقراطيّ والدّفاع عن المصالح الوطنيّة

المنبر التقدمي - مملكة البحرين
Progressive Tribune - Kingdom of Bahrain

الانتخابات النيابية 2022

برنامج قائمة «تقدّم» للانتخابات النّيابيّة 2022

برنامج التّغيير من أجل المجتمع المدنيّ
الدّيمقراطيّ والدّفاع عن المصالح الوطنيّة

هذا البرنامج:

- يؤمن بضرورة إحداث التغيير المطلوب في مسار التّطور الدّيمقراطي، الذي يُؤمن تحقيق الإصلاح الحقيقيّ الملبيّ لمبادئ ميثاق العمل الوطني والدّستور، وتطلعات الشّعب البحرينيّ، عبر بناء وترسيخ دولة القانون والمؤسسات الدّيمقراطيّة.

- يؤمن بضرورة الدّفاع عن حقوق عمال البحرين وتحسين أوضاعهم المعيشيّة، وخلق فرص عمل جديدة، بما يشكلونه من شريحة اجتماعيّة واسعة تسهم في بناء وتطوير الاقتصاد الوطنيّ.

- يسعى إلى حماية أموال المتقاعدين بضمانة الدولة، ووضع نظام تقاعدي يضمن حياة كريمة لهم، ويفعّل دورهم في المجتمع.

- التوجه الجدي نحو إعادة بناء الاقتصاد الوطنيّ بالأخذ بمبدأ تصاعديّة النظام الضريبي وفرض الضرائب على دخل الشّركات والأفراد ذوي الدخول العالية كأداة لإعادة توزيع الثّروة والدّخل الوطنيّ لصالح الفئات الأقل دخلاً.

- التأكيد على التّصدي لسياسة التّوجه الحكومي نحوخصخصة الصّحة والتّعليم والكهرباء، إدراكاً منا للضرر الذي سيلحق بالغالبية السّاحقة من المواطنين، وذلك من أجل خدمة مصالح قلة متنفذة وتصفية الدّور الاقتصاديّ للدولة وتسليمه إلى القطاع الخاص تحت دعاوى الإصلاح الاقتصاديّ.

- يهدف إلى العمل على سنّ تشريعات تعزز حقوق المواطن في المشاركة السّياسيّة، وضمان حرية الرأي والتّعبير وإتاحة الفرص للمواطن للحصول على المعلومات، دون خوف أو

توجس، وتأكيد سيادة القانون واستقلال القضاء وإرساء مبدأ المواطنة كأساس للمساواة التّامة بين المواطنين في الحقوق والواجبات.

- يؤمن بحق المرأة في المشاركة الكاملة في مختلف ميادين العمل ويدعم مساواتها في الحقوق والواجبات مع الرجل.

- يولي اهتماماً خاصاً لقضايا الشّباب باعتبارهم عماد الحاضر وأمل المستقبل.

- يؤكد على ضرورة تحقيق العدالة الاجتماعيّة واحترام حقوق الإنسان بكل أبعادها الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة، وحق كل مواطن في العمل والرعاية الصّحيّة والتّعليم والسّكن وحقه في الحصول على الخدمات المتطورة والحياة الكريمة، وحقّه في حرية الرأي والتعبير والمشاركة السياسيّة، وتمكين مؤسسات المجتمع المدنيّ من أداء الأدوار المناطة بها.

- يؤكد على حماية المال العام وأملاك الدولة وأراضيها وشواطئها من الاعتداء والنهب وضرورة تسخيرها لخدمة التنمية، والمطالبة بالاستثمار فيها.

- التأكيد على أهميّة هندسة الثّقافة الواعية بمجملها والاستثمار فيها، وعدم تركها للعشوائية من أجل خلق بنية ثقافيّة متنورة للنهوض بالمجتمع في كافة المجالات.

- التأكيد على ضرورة التّخطيط للسياسات البيئيّة النظيفة والصديقة للبيئة.

- برنامج للجميع.. من مختلف الأعمار، رجالاً ونساءً، أصحاب عمل وعمّال، وذوي الاحتياجات الخاصة ولكل فئات المجتمع البحرينيّ.

إنه برنامج وطني يسعى إلى خير ورفعة البحرين وشعبها

سيكون الثاني عشر من نوفمبر/ تشرين الثاني 2022 هو موعد الاستحقاق الانتخابي، الذي سيشكل لحظة سياسيّة قوية تترجم إصرار شعبنا وقواه السياسيّة على جعل وتفعيل ساحة البرلمان كأداة نضاليّة من أجل التغيير التقدميّ، حيث سيتوجه الناخبون من أبناء الشعب، رجالاً ونساءً، إلى صناديق الانتخابات لاختيار ممثليهم في مجلس النّواب، ومن بينهم عشرات الآلاف من الشّباب والشّابات الذين سيدلون بأصواتهم لأول مرة وهم ينبضون حيوية ورغبةً في التّغيير وبلوغ حياة أفضل تسودها الدّيمقراطية الحقيقيّة والعدالة والتّقدم الاجتماعيين والاستقرار.

إن المنبر التقدمي يخوض هذه الانتخابات مزوداً ببرنامج يعكس عصارة جهد فكري لأعضائه وخلاصة تجارب العمل البرلماني لنوابه في فصول تشريعيّة سابقة، وللبرلمان ككل وحصيلة مستفادة من آراء المواطنات والمواطنين عبر الإصغاء لهمومهم ومقترحاتهم أثناء اللقاءات بهم، كدأب التقدمي في كل مرة يتقدم للاستحقاقات الانتخابيّة، بأن يكون في يده برنامج واقعي وطموح يأخذ بعين الاعتبار كل الإمكانيات المتاحة، وهذا البرنامج ليس لائحة من الوعود، بل يحمل تصورنا للعمل البرلمانيّ خلال السنوات الأربع القادمة، والذي نطمح إلى تعاون حقيقي بين جميع النواب الوطنيّين في المجلس القادم كي يطبق بالكامل.

يمثل هذا البرنامج امتداداً لتفكير «التقدمي»، وسعيه لقراءة التّطورات الجديدة، في احترامٍ تام للقيم والمبادئ التي تأسس عليها، والمتمثلة في العدالة الاجتماعية والدّفاع عن مصالح العمال والكادحين والمرأة والفئات الضعيفة، وفي الدفاع عن الوطن وسيادته الشّاملة، وصون الديمقراطية والحُريّات، وفي التّمسك الراسخ بقيم الحداثة والتّقدم والمساواة.

الأداء المتميز لنوّاب المنبر التقدمي

لا تزال ذاكرة شعبنا تحفظ الأداء المتميز الذي قدّمته «كتلة الشعب» في الدّفاع عن المصالح الوطنيّة بكل قوة، في المجلس الوطني مطلع السبعينات، وبعد انقطاع قسري للحياة السياسيّة استمرّ أكثر من ربع قرن اختبر شعبنا ثانيةً في الفصل التشريعيّ الأول للمجلس النيابي 2002-2006 أداء «كتلة النوّاب الديمقراطيّين» الذين دعمهم «التقدمي» في دفاعهم عن قضايا الشعب الكادح والوطن من منطلق الوحدة الوطنيّة، وبعيداً عن الطائفيّة والمذهبيّة.

فقد نجح أولئك النوّاب، رغم كل المعوقات، في استرداد مئات ملايين الدنانير الضائعة من المال العام إلى ميزانية الدولة وصناديق التّقاعد والتّأمينات الاجتماعيّة آنذاك، وتصدوا للفاسدين من ذوي النفوذ، وتابعوا قضايا العمال وأصحاب المهن والحرف وأناس الفكر والإبداع، ووقفوا جداراً عازلاً دون المشاحنات الطائفيّة في داخل وخارج البرلمان، وذادوا حفاظاً على التّركيبة السكانيّة والهوية الوطنيّة لبلادنا، ودافعوا عن الحريات الدّيمقراطيّة وحقوق الإنسان وناصروا حقوق المرأة، ووقفوا إلى جانب حرية الفكر والمعتقد وحرية الأحزاب السّياسيّة ودعموا النقابات وسائر منظمات المجتمع المدني.

أما الفصول التشريعيّة التي غابت فيها القوى الوطنيّة والتّقدميّة عن البرلمان فقد غاب عنه أيضاً الأداء الجيد، لدرجة أن صوّت البرلمان بنفسه على مصادرة قسم من صلاحياته. ومع زيادة مصاعب الحياة السّياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة، النّاتجة عن التحوّل نحو نهج الليبراليّة الجديدة وتراجع الدّولة عن التزاماتها الاجتماعيّة، إضافة إلى اختلال ميزان القوى الفاضح في البرلمان لغير صالح قوى التقدّم، جاء الفصل التّشريعيّ 2018 – 2022 في ظروف تحدّيات صعبة للغاية. ومع ذلك كان لقائمة «تقدّم» دور بارز يشهد عليه

طرح أعضائها للعديد من الملفات المهمة للمواطنين، والمطالبات المستمرة بتحسين ظروفهم، حيث تمّ استخدام كل ما هو متاح من الأدوات البّرلمانيّة لتحقيق هذه المهمات، كتوجيه الأسئلة للوزراء والمناقشات العامة وتقديم الاقتراحات برغبة ومشاريع القوانين، والعمل على تشكيل لجان التحقيق والمشاركة فيها.

لقد تشعبت وتعددت هذه المطالبات لتشمل المجالات التّعليميّة والإسكانيّة وبحرنة الوظائف في القطاعين العام والخاص والتّحقيقات بشأن صناديق التقاعد، وتعديل بعض التّشريعات العماليّة، وكذلك ما يتعلق بحقوق المرأة من التأمين على الأمومة وإعفاء الأرامل والمطلقات من دفع أقساط الإسكان وإنشاء دُورِ إيواء للنساء المعتدى عليهن في جرائم العنف الأسريّ، وغيرها من الملفات الهامة.

أيها الناخب.. أيتها الناخبة..

يواجه وطننا، اليوم، تحدّيات محليّة وإقليميّة جديدة نوعيّة، تتطلب منا جميعاً تحمل مسؤولياتنا تجاهها، بعدم السماح باستمرار الإخفاقات التي حدثت طيلة الفصول التشريعيّة الأخيرة، حتى نستطيع أن نتجاوز بنجاح أوجه التراجع التي طالت مختلف وجوه الحياة وأعاقت بلادنا عن التقدّم، وأن نتصدى بشجاعة لدعوات الفتنة والكراهية، حفاظاً على وحدة مجتمعنا بكل مكوّناته الاجتماعيّة، وأن نتفادى تكرار انتخاب برلمان جديد يقوم على أسس المحاصصة الطّائفيّة والاستقطابات المذهبيّة، التي طالما رفضها شعبنا وقواه الدّيمقراطيّة الحيّة، وأن تتحد كافة الجهود المخلصة للدفاع عن مقدرات الوطن وحمايته من الفساد والفاسدين.

وها نحن نقدم إليكم برنامج التغيير من أجل المجتمع المدنيّ الديمقراطيّ والدفاع عن المصالح الوطنيّة، الذي يحمله مرشحو قائمة «تقدّم» للانتخابات النّيابيّة في نوفمبر القادم. إنه دليلنا ودليلكم في عملنا المشترك كي نُسهم في إحداث التّحوّل الديمقراطيّ الحقيقيّ في بلادنا على قاعدة التوافق الوطنيّ الذي أسس له ميثاق العمل الوطنيّ، والذي نعدّه حجر الأساس لإقامة النظام الدّستوري الدّيمقراطيّ ودولة القانون والمؤسسات واحترام حقوق الإنسان.

إن إنجاز هذه المهمة يتطلب معالجة إرث القوانين والتّشريعات المعيقة الموروثة من الحقب السّابقة وكافة التّدابير الجديدة التي تنحو المنحى نفسه، لإزالة العوائق أمام تطور المجتمع، وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدنيّ المختلفة التي تتلاءم والنّظام الدّيمقراطيّ وتوسيع دائرة المشاركة الشّعبيّة في صناعة القرار الوطنيّ. ومن أجل ذلك يتعين إعادة النظر في النّظام الانتخابيّ، وإعادة توزيع الدّوائر الانتخابيّة على أسس عادلة، وتطوير التّشريعات المتصلة بالانتخابات، وعلى وجهٍ خاص قانون مباشرة الحقوق السّياسيّة، بما

يحقق عدالة التمثيل ويحول دون شراء الأصوات الانتخابيّة، وبما يتيح للبرلمان أن يلعب دوره الرقابيّ والتشريعيّ كاملاً ودون انتقاص.

وفي الجانب الآخر سنسعى مع مختلف القوى الدّيمقراطيّة، داخل وخارج البرلمان، إلى ترسيخ سلوك أكثر تجذّراً غايته تحقيق إدارة واعية لطبيعة الاختلاف السياسيّ في البحرين، وتعزيز ثقافة المشاركة في صياغة القرار الوطنيّ بعيداً عن الإقصاء والتهميش، وأن تُحترَم الحقوقُ العامة والفرديّة وقبول الآخر.

المحاور الرّئيسيّة للبرنامج الانتخابيّ

أولاً: في المجال السياسيّ:

نصّ ميثاق العمل الوطني، الذي كان منطلق ما تحقق من توافق وطني واسع بعد إقراره، على قيام الملكيّة الدستوريّة، إلا أن الطريق نحو استيفاء شروط ذلك ما زال طويلاً وعسيراً، لكنه ليس مستحيلاً. وترى قائمة «تقدّم» أن أبرز المهام الشاخصة في المرحلة الراهنة تتركز في التالي:

على الصعيد الوطنيّ:

1. الدفاع عن الوحدة الوطنيّة والحفاظ عليها باعتبارها صمام الأمان لتقدّم مسيرتنا التّنمويّة الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسّياسيّة.

2. إعادة الزخم لمسيرة الإصلاح والانطلاق مما تحقق من مكتسبات، والعمل على تطويرها في اتجاه إرساء واستكمال أسس التّحوّل نحو الدّيمقراطية من خلال إنجاز التعديلات الدّستوريّة الضروريّة التي توسع هامش الحريات والممارسات السّياسيّة والصّلاحيات التّشريعيّة لمجلس النواب وإعادة النظر في دور وقوام مجلس الشّورى لتصبح العضوية فيه لممثلي هيئات المجتمع المدني والنقابات.

3. التّمسك بالمبادئ التي جاء بها ميثاق العمل الوطني وأكدّ عليها الدستور وفي المقدمة منها مبدأ الفصل بين السّلطات الثّلاث مع تعاونها، ومبدأ سيادة القانون واستقلال القضاء وحقّ المشاركة في الشّؤون العامة والتّمتع بالحقوق السّياسيّة، وأن الشّعب مصدر السّلطات جميعاً، وأن الناس

سواسية في الكرامة الإنسانيّة وأمام القانون ولا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة.

4. تفعيل واحترام الحقوق والحريات والواجبات العامة المنصوص عليها في الباب الثالث من الدستور، وفي مقدّمتها حرية الرّأي والبحث العلميّ، وحريّة تكوين الجمعيّات والنّقابات والأحزاب السّياسيّة، وحق التّعبير عن الرأي وحق الاجتماع العام والخاص، وغيرها من الحقوق والحريات التي نصّ عليها الباب المذكور من الدّستور.

5. العمل على تكريس دولة القانون والمؤسسات الدّيمقراطيّة واحترام حقوق الإنسان القائمة على التّعددية السّياسيّة، والتأكيد على ضرورة توسيع الحريات العامة وصيانة حريّة التّفكير والتّعبير وحق التّنظيم، وحريّة الصّحافة والنشر، وتفعيل ما نصّ عليه الدستور في هذا الشأن، والعمل على إصدار التشريعات اللازمة لتنظيم مثل هذه الحقوق والحريات، كقانون الصّحافة والنشر وقانون عمل عادل ومنصف، بحيث يراعي التّحولات الاقتصاديّة والاجتماعيّة والمعيشيّة، ويعيد هيكلة سوق العمل على أسس وطنيّة أكثر إنصافاً لصالح عمالتنا الوطنيّة، وقانون عصري للنقابات العماليّة والمهنيّة وغيرها من التشريعات التي تحقق العدالة وتحترم الإرادة الوطنيّة، من دون المساس بجوهر الحقوق والحريات.

6. العمل على تفعيل وتعزيز صلاحيات دور مجلس النواب وربط نشاطه بمجمل العمل السّياسيّ والاجتماعيّ في البلاد وطرح القضايا الوطنيّة التي تمس مصالح وحقوق الشّعب للمناقشة والمساءلة ودعم جهوده في الرّقابة وإصدار التشريعات المتعلقة بذلك.

7. تكريس الحياة الحزبيّة في البلاد، ووضع قانون عصري للأحزاب السّياسيّة ينظم عمل هذه الأحزاب وعلاقتها مع الجهات الرّسميّة ومع المجتمع.

8. إعادة النظر في توزيع الدوائر وتقليص عددها إلى أدنى حدٍ من خلال تنظيم جديدٍ لها يضمن مساواة المواطنين في حقوق التّرشيح والانتخاب ووضع قانون انتخابيّ ديمقراطيّ عادل يؤمن للقوى السّياسيّة والاجتماعيّة المختلفة فرص الوصول إلى المجالس المنتخبة.

9. وضع ضوابط ملزمة لمنح الجنسية البحرينيّة مع إيجاد آلية فاعلة للرقابة عليها، بحيث تقتصر على من تنطبق عليه الشّروط التي يضعها القانون بهذا الصدد، بما يتناسب وحاجات البلد وإمكانياته الاستيعابيّة، ولتفادي التوترات الاجتماعية الناشئة عن الإخلال بهذه الضوابط.

10. العمل من أجل انضمام البحرين للمواثيق والاتفاقيات الدوليّة المتعلقة بحقوق الإنسان التي لم تنضم إليها بعد، بما فيها اتفاقيات العمل الدوليّة ومساندة ودعم نشاط الهيئات الحقوقيّة والجمعيّات المعنيّة في نشر ثقافة حقوق الإنسان وفي الدفاع عن حقوق وحريات المواطن البحرينيّ، والتأكيد على استقلاليّة ونزاهة الهيئة الوطنيّة لحقوق الإنسان وصدقيّة تمثيل قوى المجتمع فيها.

11. بناء وتعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني المستقلة على أسس ديمقراطيّة وترسيخ دورها بوصفها ضمانة من ضمانات البناء الدّيمقراطيّ المنشود بما يوسع دور الفضاء الأهليّ ويُعمق من مساهمة المنظمات غير الحكوميّة في الحياة السّياسيّة والاجتماعيّة العامة.

12. محاربة الفساد المالي والإداري واحتواء بؤر الفساد ومساءلة ومحاسبة المتورطين فيه، وإعادة الأموال العامة وأملاك الدّولة وأراضيها وسواحلها التي جرى التصرف فيها لأغراض شخصيّة، ووضع وتفعيل اللوائح والأنظمة التي تضمن حرمة الممتلكات العامة والمال العام وتصونه من أوجه التّلاعب المختلفة وتكفل محاسبة ومقاضاة كل من يثبت ضلوعه في التعدي عليه.

13. النضال ضد كافة أشكال التّمييز على أساس الجنس أو العرق أو المذهب أو الطّائفة، وتكريس مفهوم المواطنة والمساواة في جميع الحقوق والواجبات، خاصة في فرص التّوظيف والتّرقي وشغل المناصب المختلفة ونبذ سياسة التّمييز في الخدمات العامة ومرافق البنية الأساسيّة وتوزيع هذه الخدمات بالتساوي على جميع المناطق ووضع تشريع يجرم التمييز بكافة صوره.

14. الدعوة إلى تحقيق مشروع وطنيّ حقيقيّ للمصالحة والإنصاف والعدالة، عبر الإعتراف بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وتعويض الضحايا والحيلولة دون العودة لهذه الممارسات.

15. فتح المجال دون قيود أمام كافة المواطنين للانخراط في جميع وظائف وزارات وأجهزة الدّولة والقطاع الخاص دون تمييز وعلى أساس تفعيل حق المواطنة ومبدأ تكافؤ الفرص.

16. تعزيز استقلال القضاء باعتباره دعامةً أساسيّةً من دعامات الديمقراطيّة وضمانة أساسية للحقوق والحريات وتفعيل سيادة القانون.

17. تطوير ورعاية مهنة المحاماة وتمكين المحامين من القيام بدورهم الأساسي في إرساء قواعد العدالة وتعزيز سلطة القانون.

على الصعيد الخليجيّ:

1. الحفاظ على الوحدة بين شعوب ودول مجلس التّعاون الخليجي وتعزيزها على أسس تكفل احترام سيادة دوله وتحقيق مصالح شعوبه.

2. العمل على الإسراع في تحقيق الوحدة الاقتصاديّة والنقديّة الخليجيّة بما يساعد على خلق منظومة اقتصاديّة قويّة ومتكاملة تحقق المواطنة الاقتصاديّة الخليجيّة وتحقق الاستدامة.

3. بناء نظام ماليّ لدول مجلس التّعاون الخليجي يكفل تعزيز قدرة هذه الدول في مواجهة التحدّيات المستقبليّة.

4. العمل على زيادة التعاون بين مختلف قوى ومؤسسات المجتمع المدني في دول مجلس التّعاون لدول الخليج العربيّة وإقامة مثل هذه المؤسسات على مستوى المجلس على طريق التّحوّلات الدّيمقراطيّة.

5. بناء مجتمعات خليجيّة متماسكة لصدّ امتداد ونفوذ قوى الإرهاب والتّطرف.

6. العمل مع جميع دول المنطقة على جعل الخليج منطقة أمن وسلام وتعاون بعيدة عن التّدخلات الخارجيّة والنّفوذ الأجنبي وتخليص المنطقة من القواعد العسكريّة الأجنبيّة وعدم استخدام أراضي بلدان المنطقة في مواجهات عسكريّة مع دول أخرى.

7. الدعوة للدخول بشكل جماعي في الإتفاقيات المتعلقة بالتجارة والعلاقات الاقتصاديّة دعماً للعمل الاقتصاديّ الخليجيّ المشترك وتقوية للمواقف الاقتصاديّة الخليجيّة في وجه الكتل والكيانات الاقتصاديّة الأخرى.

8. دعم العمل الخليجي المشترك نحو إقامة مشاريع الطاقة النوويّة واستخداماتها السّلميّة في المنطقة.

على الصعيد العربيّ:

1. وقف التّطبيع مع العدو الصهيوني وكافة أوجه التّعاون والتّنسيق معه، والتّمسك بالقرارات العربيّة وبالموقف الشّعبي الرّافض لهذا التطبيع، وحشد الطّاقات والإمكانيات لدعم قضيّة الشّعب العربي الفلسطيني العادلة كي يتمكن من استعادة حقوقه المغتصبة وإقامة دولته الوطنيّة المستقلة وعاصمتها القدس.

2. دعم مسيرة العمل العربيّ المشترك في إطار جامعة الدول العربيّة، بما يحقق تعاضد وتكافل وتقدم شعوب الأمة العربيّة، وتفعيل دور الجامعة في حلّ الصراعات ومجابهة التّحدّيات القوميّة انطلاقاً من مصالح الشّعوب العربيّة والإسهام في تحقيق الاستقرار للدول.

3. دعم الشّعوب العربيّة الشّقيقة في نضالها من أجل الديمقراطيّة والعدالة الاجتماعيّة، وصون السيادة الوطنيّة بوجه كافة التدخلات الخارجيّة، الدوليّة والإقليميّة، التي تستهدف هذه السيادة والهيمنة على القرار الوطني لهذه البلدان.

على الصعيد العالميّ:

1. العمل على أن تتخذ بلادنا ومنطقتنا المكان اللائق والمتسق مع مصالحنا الوطنيّة والخليجيّة والقوميّة في عالمنا المتحوّل بتسارع من عالم القطب الواحد تحت الهيمنة الأمريكيّة إلى العالم متعدد الأقطاب، وإقامة علاقات دوليّة مع أقطاب العالم ودوله قائمة على أساس توازن المصالح وضمان استتباب الأمن والسلم والتعاون بين شعوب وبلدان العالم وأقاليمه.

2. دعم قضايا الشعوب العادلة من أجل الدّيمقراطيّة والتّقدّم والعدالة الاجتماعيّة.

ثانياً: في المجال الاقتصاديّ:

بالنظر إلى مجريات الوضع الاقتصادي العام والأوضاع المعيشيّة المتراجعة، والظروف التي خلقتها الأزمة الماليّة والاقتصاديّة، وأزمة جائحة كورونا، وانعكاساتها المؤلمة على اقتصادنا وجماهير شعبنا، وباعتبار بلادنا جزءاً تابعاً للاقتصاد الرأسمالي العالمي ومنكشفاً عليه بدرجة عالية، ومتّبعاً لنهج الليبراليّة الجديدة بكل آثاره الاقتصاديّة - الاجتماعيّة الثقيلة.

وأخذاً بعين الاعتبار البعد الاجتماعيّ، إلى جانب البعد الاقتصاديّ للتنمية، لأن إهمال أي من البعدين من شأنه تعريض التّوازنات المجتمعيّة لاهتزازات وخضّات غير محمودة، فإننا سنناضل مع كل القوى الحيّة في بلادنا لتحقيق حالة مرجوّة من التّطور الاقتصاديّ والاجتماعيّ والمعيشيّ للمواطنين وسنسعى لتحقيق التالي:

1. تعديل ومراجعة رؤية البحرين الاقتصاديّة 2030 بما يتوافق مع:

- تحقيق العدالة الاجتماعيّة الفعليّة التي تترجم بكل أبعادها.
- إعادة تنظيم سوق العمل بإعطاء الأولويّة لتأهيل وتوظيف العمالة المحليّة وحفز المؤسسات على بحرنة الوظائف.
- تأكيد دور الدّولة الفاعل والريادي في عملية التنمية باعتبارها الأقدر على قيادة الاقتصاد في أوقات الأزمات.
- دعم اقتصادنا الوطني وتعزيز قدراته وتعبئة الموارد الذّاتيّة، وتطوير البيئة الجاذبة للاستثمارات، الخالية من المنغصات

والبيروقراطيّة والفساد، بما يعزز من ثقة القطاع الخاص البحريني والمستثمرين في مناخ الاستثمار.

- العمل على خفض المديونية العامة المتضخمة، وإيجاد بدائل وطنيّة فاعلة لسد عجوزات الموازنة العامة والتوقف عن مسايرة سياسات وإملاءات صندوق النقد والبنك الدوليين، التي أثبتت فشلها وأدخلت بلادنا في أزمات اقتصاديّة ومعيشيّة متفاقمة.
- التّخلي عن نمط "التّنمية العقاريّة" السائد والمتمثل بغلبة الاستثمار في مشاريع بناء المدن الفاخرة ومشاريع الرفاهية المفرطة والتوجه نحو بناء الاقتصاد الفعلي.
- وقف عمليات ردم البحر، خاصة منها تلك الموجهة لأغراض التوسع العقاري الذي يستفيد منه المتنفذون رغم أنه يتم بالمال العام، لما له من تأثيرات سلبيّة على البيئة وثروة البحرين السّمكيّة التي تعد من مصادر الغذاء للبحرينيين وكذلك مصدر رزق لهم.
- تشديد رقابة الدّولة على نشاط المؤسسات الماليّة التي تشكّل أوسع قنوات الاستنزاف ونقل عدوى الأزمة العالميّة، وإعادة تشكيل هذا القطاع بما يتناسب وحجم وحاجات الاقتصاد الوطني.
- تفعيل دور القطاع الخاص في عملية التنميّة الاقتصاديّة والاجتماعيّة، بتشجيعه على الدخول في صناعات جديدة ذات تقنيّات وتكنولوجيّات عالية التّطور والأنشطة الأخرى، التي تشكل قيمة مضافة لاقتصادنا الوطنيّ وأن تعطى الأولوية في فرص العمل للأجيال الشابة من أبناء وبنات بلادنا.
- وقف عمليات الخصخصة غير المدروسة، وخصوصاً في قطاع الخدمات الاجتماعيّة، والقائمة على أساس التنفيع، وإعادة النظر بشكل جذري في مفهوم وأهداف الخصخصة وشروطها بما يخدم

التّنمية الحقيقيّة، ويحول دون أن تكون العمالة الوطنيّة ضحية للخصخصة ودون تسليم مقدرات بلادنا لرأس المال الأجنبيّ، وكذلك للحفاظ على أصول الدّولة ومؤسساتها وشركاتها العامة.

- الحفاظ على الخدمات الاجتماعية، بما في ذلك الضمان الاجتماعي ومواصلة تطويرها.

- المحافظة على أملاك الدولة من أراضٍ وسواحل وممتلكات عامة وثروات، باعتبارها وسيلة رئيسيّةً في العملية الإنتاجيّة والتّنمية البيئيّة وحل المشكلة الإسكانيّة، وعنصراً أساسياً في عملية التّنمية المستدامة.

- استحداث نظام ضريبي عادل على المؤسسات الاقتصاديّة، جوهره زيادة المسؤولية الاجتماعيّة للقطاع الخاص، والارتقاء بمستوى الخدمات وإعادة توزيع الدخل الوطني لصالح الفئات الأقل دخلاً في المجتمع، والحدّ من سياسة الضرائب غير المباشرة على المؤسسات والمواطنين.

- إعادة النظر في الرسوم والضرائب غير المباشرة التي انتهجتها الدّولة خلال السنوات الأخيرة، بما يعزز قدرة الاقتصاد الوطنيّ على التعافي مجدداً، ويحقق العدالة في توزيع الثروات الوطنيّة، ويحمي الفئات والشّرائح الضّعيفة والمتوسطة من مغبة السّقوط في براثن الفقر والعوز.

2. الموازنة الحصيفة بين الحريّة الاقتصاديّة وبين الحفاظ على دور الدّولة كراعٍ لعملية التّنمية الشاملة، وكجهاز تسيير مجتمعي معني بالحفاظ على توازن المعادلة التّنمويّة بشقيها الاقتصاديّ والاجتماعيّ، وذلك من خلال التالي:

- التّحكم في توجيه وإعادة توجيه الإنفاق الحكومي العام (بحسب حالة الدورة الاقتصاديّة) باتجاهات استثماريّة منتجة صانعة للشواغر الوظيفيّة والفرص الاستثماريّة الجديدة.

- ترشيد الإنفاق العام وعقلنته، مع أهمية ألا يتحول الانضباط الانفاقيّ إلى سياسة انكماشيّة بسبب الفساد أو الإدارة البيروقراطيّة لعملية التّحكم في الإنفاق.

- إعادة النظر في توجهات الخصخصة وإخضاعها لرقابة تحول دون النّيل من قطاعات الخدمة العامة الأساسيّة ونوعيتها وضمانها بالنسبة لجميع فئات الشّعب.

- إعادة النظر في السّياسات والاتفاقيات النّفطيّة بما يحمي الثروة الوطنيّة من النفط والغاز من التّوجهات العالميّة الجديدة الرّامية لعودة سيطرة احتكارات النفط العالميّة الكبرى على الموارد واتباع المعايير الدوليّة للشفافية في الصناعات الاستخراجيّة وعائداتها.

- إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني بتقليل الاعتماد على النّفط كنسبة مئويّة في إجمالي الناتج المحليّ، وكحصة في الإيرادات الحكوميّة وذلك بتنويع مصادر الدّخل عن طريق وضع خطط واستراتيجيات معلنة وواضحة وإيجاد آليات متابعة لها.

- العمل على بلوغ توازن معقول في هيكل الصّناعة الوطنيّة بين الصناعات الأساسيّة مثل الألمنيوم والبتروكيماويات والحديد، وبين الصّناعات الصّغيرة والمتوسطة، بما يؤدي إلى التشابك الأفقي والرأسي والقطاعي، ويحفز على زيادة ثقل الصّناعة التّحويليّة في إجمالي الناتج المحلي، ويخلق فرصاً استثماريّة جديدة وواعدة، كما يخلق فرص عمل واسعة.

- الاهتمام بتنمية وتطوير ودعم الصّناعات الصّغيرة والمتوسطة ورعاية مستثمريها بالحوافز وتشجيع رواد الأعمال، بما في ذلك اسنادهم فنياً وإدارياً وإنتاجياً وتسويقياً ومالياً، في حدود المتاح من إمكانيات، واعتبار المؤسسات الصّغيرة على وجه الخصوص عنصراً هاماً في خلق فرص عمل جديدة وتحفيز إبداعات الشباب البحريني.

- حماية وتطوير الصّناعات والحرف والمهن التقليديّة وتعزيز أوضاع الجمعيّات التّعاونيّة الإستهلاكيّة وتشجيع قيام المؤسسات التّعاونيّة في مختلف القطاعات كالزراعة وصيد الأسماك وسوّاق الأجرة والنقل العام وغيرها، بما يجعل القطاع التعاونيّ حيوياً في الاقتصاد والمجتمع.

- العمل على حماية صناعاتنا وحرفنا الوطنيّة وتقديم كافة أنواع الدعم الممكنة لها لتمكينها من الأسواق والمنافسة الدوليّة.

- تطوير قطاعات الاقتصاد الوطنيّ الأخرى، لاسيما قطاعات التجارة والخدمات الماليّة والسّياحة وقطاعات الاقتصاد الجديدة مثل اقتصاد المعرفة، باستحداث آليات إنتاجيّة وإداريّة وفنية وتسويقيّة تتسم بالكفاءة والفاعلية.

- الحدّ من احتكار فئات متنفذة محدودة للوكالات التّجاريّة والمقاولات والأنشطة الأخرى وفتحها أمام أوسع الفئات.

- العمل على حماية الثّروة السمكيّة وتوفير كافة الشّروط البيئيّة الضرورية للحفاظ عليها وتطويرها، وإعطاء حوافز تشجيعيّة للبحارة والصيادين من أجل سدّ فجوة الأمن الغذائي وزيادة حصة هذا القطاع في الناتج الإجماليّ المحليّ.

- الاهتمام على نحو خاص بتطوير الموارد البشريّة الوطنية باعتبارها أفضل وأجدى الأصول للاستثمار الطويل الأجل في ظل التغيرات النوعيّة التي طرأت على عناصر وأساليب الإنتاج ومتطلبات الاقتصاد الجديد.

- وضع قانون حول الحد الأدنى لأجور العاملين في القطاعين العام والخاص، يخضع للمراجعة بشكلٍ دوري، بما يرتفع عن الحد الأدنى لتوفير سبل العيش الكريم للمواطن ووضع آليات متابعة ورصد للحيلولة دون الوقوع تحت خط الفقر، وذلك بإنشاء مجلس أعلى للأجور، مستقل ويضم ممثلي الدّولة والعمال وأصحاب العمل.

- إجراء مسوحات دوريّة لسوق العمل من قبل جهة مستقلة تضمّ ممثلي الدّولة والعمال وأصحاب الأعمال عن طريق تشكيل مرصد تشارك فية أطراف الإنتاج يُعنَى بكل ما يرتبط بعملية التّشغيل والبطالة والأجور ومدى شمولهم بالحماية الاجتماعيّة وتنظيم علميّ لسوق العمل.

- دعم القطاع الخاص، وخصوصاً المؤسسات الصّغيرة والمتوسطة، وإزالة القيود والمّعوقات الإداريّة والبيروقراطيّة التي تعترضه، وذلك لتمكينه من القيام بدوره المطلوب والمساند لجهود الدّولة التّنمويّة.

- إنشاء قاعدة متقدمة للبحوث والعلوم التّطبيقيّة والتكنولوجيا (R&D).

- العمل بشتى السبل على حماية المال العام ومحاربة الفساد الماليّ والإداريّ، من أجل توفير أسباب النجاح للجهد التنموي العام، واستعادة الّثقة في قدرة وسمعة الاقتصاد الوطنيّ على النّهوض مجدداً، ووقف النّزف المستمر الذي يعاني منه جراء آفة الفساد المدمرة.

- تطوير نظم للحوافز الإنتاجيّة وتحسين ظروف العمل بما يزيد من إنتاجية العمل ويجعله متعة وقيمة إنسانيّة كبرى.

- وضع ضوابط ملزمة للحدّ من ظواهر الاتجار بالبشر والالتزام بالإتفاقيات والمعاهدات الدوليّة ذات العلاقة.

- التأكيد على أهمية إشراك مؤسسات أصحاب الأعمال في القرارات المتعلقة بالخطط التّنمويّة والاقتصاديّة، والعمل على تفعيل دورها في خدمة المجتمع والتّفاعل مع قضاياه.

ثالثاً: في المجال الاجتماعيّ:

1. وضع الأبعاد الاجتماعيّة للنمو الاقتصاديّ في صدارة الاهتمامات، في سبيل تنمية المجتمع البحرينيّ وتطبيق مبدأ العدالة الاجتماعيّة، خاصة عبر تطوير الخدمات العامة، كخدمات الماء والكهرباء، ومحاصرة البطالة وتحسين مستوى معيشة المواطن، ورعاية محدودي الدخل وتطوير نظام الضّمان الاجتماعيّ.

2. العمل على تحقيق مهام الدّولة المنوطة بها وبالتزاماتها التّنمويّة والاجتماعيّة تجاه كافة مواطني المملكة ومناطقها الجغرافيّة دون تمييز على أساس الطّائفة أو المنطقة أو القبيلة، أو الجنس أو الأصل.

3. التأكيد على ضرورة سنّ مجموعة من القوانين والتّشريعات لحماية الأسرة باعتبارها نواة المجتمع، وبما يعود بالفائدة على الاستقرار الاجتماعيّ.

4. إنصاف المرأة في التّشريعات والحقوق، والعمل على

تعزيز سياسات رعاية الأمومة والطّفولة وتطوير وتوفير متطلبات النهوض بها سواء في ظروف العمل أو في الحياة العامة.

5. النظر إلى المتقاعدين كثروة وطنيّة متراكمة من الخبرات المهنيّة والتربويّة للأجيال اللاحقة وكقوة إنتاجيّة يمكن أن تسهم مساهمة فعالة في خطط التّنمية، وذلك عبر نظام متطور للتّقاعد والضّمان الاجتماعي وعبر التّشريعات والنّظم المتطورة التي توفر الحياة اللائقة للمتقاعدين.

6. حماية شرائح وفئات المتقاعدين، ووضع ضوابط صارمة لإدارة موارد واستثمارات الصناديق التقاعدية بما يكفل استمرار وقوة وضعها المالي ويحفظ مستقبل مدخرات المتقاعدين من العبث والضياع، وإعادة إشراك ممثلي العمال في عضوية مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية.

7. حماية ومساعدة الضّعفاء ومساندة الفئات الوسطى من المجتمع من أطباء ومهندسين ومحاسبين ومعلمين وحرفيين وغيرهم.

8. بذل أقصى جهد ممكن لبلوغ رؤية واضحة لمستقبل شباب الوطن تؤمن بقدرة الشباب على التطوير المستمر للواقع المحليّ وللتجربة الدّيمقراطيّة والنهوض السياسي بعيداً عن الاصطفافات الطائفيّة وازالة المعوقات القانونيّة والاجرائيّة التي تمنع الشباب من الانخراط في العمل السياسي.

9. النهوض بقطاع الرياضة والشباب، وتبني السّياسات والاستراتيجيات التي تدعم وتخدم تطوير قطاع الرياضة وتزيد من فرص إدماج الشباب في النّشاطات الرّياضية والثّقافيّة المختلفة ودعم الميزانيات التي تساعد على تحقيق تلك الأهداف والبرامج.

10. استكمال البناء المؤسسي والتّشريعي الذي يخدم ويلبي حقوق ومتطلبات ذوي الاحتياجات الخاصة، والعمل على إقامة مراكز الرّعاية وإعادة دمجهم في سوق العمل ما أمكن.

رابعاً: في المجال التعليميّ:

1. النّهوض بأوضاع منظومة التّعليم التي شهدت تردياً كبيراً في العقود الماضية، والحفاظ على مكتسبات التعليم الحكوميّ وتطويرها، لا التراجع عنها، وتطوير أوضاع قطاع المعلمين باعتباره القطاع الأوسع وتعزيز مكانة المعلم وتحسين وضعه المهنيّ والمعيشيّ كأحد موجبات تطوير عملية التعليم والتعلم.

2. اعتبار قضية تطوير التعليم الأساسي، والتعليم العالي والمهني من بين أهم القضايا الوطنيّة التي يجب أن تأخذ بُعدها الحقيقي من أجل مستقبل أفضل للبحرين.

3. إصدار القوانين والتّشريعات والبرامج التي تخدم مسيرة تطوير العملية التعليميّة وجودتها.

4. تعزيز مبدأ الشّراكة على مستوى الدّولة في وضع السّياسات والبرامج والاستراتيجيات للإرتقاء بجودة التعليم في مختلف مراحله، ودعم الجامعات الوطنيّة وتشجيع برامج البحث العلميّ بما يسهم في تطوير مخرجات التّعليم لرفد سياسات التنميّة الشّاملة.

5. التّطوير المستمر لمناهج وبرامج التّعليم ومخرجاته بما يتناسب مع حركة التّطوّر الاجتماعيّ والاقتصاديّ وفتح آفاق جديدة رحبة أمام أجيال البحرين لتتمكن من مواكبة كل جديد في المعرفة.

6. تطوير التّدريب والتّعليم المهني، بما يلبي احتياجات سوق العمل ومتغيّرات الطّلب فيها.

7. وضع استراتيجيات وطنيّة لتطوّير التعليم الجامعي، خاصة في الجامعة الوطنيّة، جامعة البحرين، بما يساعد على تحسين سمعة مخرجات التعليم واستيعاب أكبر قدر ممكن من الشباب والارتقاء بالكفاءات الأكاديميّة والعلميّة الوطنيّة.

8. التأكيد على ديمقراطيّة التعليم وجعل مختلف مراحله في متناول جميع أبناء الشّعب.

9. دعم المتفوقين من أبناء وبنات البحرين في المراحل الدّراسيّة والعلميّة المختلفة وزيادة عدد البعثات والمنح والحرص على عدالة توزيعها.

10. دعم الحركة الطلابيّة من أجل تأسيس اتحاد طلابي يؤمن مشاركة الطلبة في تجسيد أسس ديمقراطيّة التعليم وضمانة كحق للجميع ورسم السّياسات والبرامج التّعليميّة في قطاعي التعليم العام والخاص، ليطوّر من قدراتهم في الإسهام في عمليّة البناء والتّنمية.

خامساً: الرعاية الصحية والخدمات الطبية:

1. إعادة النظر في سياسة خصخصة الخدمات الصّحيّة المتبناة من الدّولة، والعمل على تطوير منظومة الصّحة والرعاية الصحيّة.

2. النهوض بالخدمات الصحيّة وتطوير الرعاية الأوليّة وعمل المستشفيات لتسهيل حصول المرضى على أسرع وأفضل الخدمات الطبيّة، والعمل على توفير الموارد الكافية من بشرية

ومادية لتطوير قطاع الصحة في كل المجالات وضمان مجانيّة الخدمات الطبيّة.

3. توفير التأمين الصحي للمواطنين بحيث لا يؤثر على جودة الخدمات المقدمة لهم وعدم تحملهم رسوم وتكاليف إضافية.

4. ضمان منافسة عادلة وشريفة في القطاع الخاص تهدف إلى الارتقاء بالخدمات الصّحيّة المقدمة للمواطنين وليس لكسب المال.

5. المحافظة على توفير الإمدادات الطبيّة في المستشفيات الحكوميّة كمستورد رئيس لضمان حق المواطن في الحصول على الأدوية ذات الجودة العالية.

6. العمل على التزام الحكومة بتأهيل الكوادر الصّحيّة وضمان توظيفها وعدم تركها فريسة البطالة.

7. وضع ضوابط على السماح للأجانب بالاستثمار في الطب وإغراق السوق بمنافسين للبحرينيين، بما في ذلك مراجعة سياسة فتح المجال لهم لاستنزاف موارد البلاد في ظل الأزمة الماليّة الخانقة.

سادساً: في مجال مكافحة الفساد:

1. محاسبة الفاسدين وتقديمهم للعدالة.

2. تطبيق قانون الذّمة الماليّة على الجهات والأفراد ذوي العلاقة، بمن فيهم الوزراء والنوّاب وأصحاب المواقع العليا في الدولة.

3. إصدار قانون حقّ الحصول على المعلومات.

4. إصدار قانون مكافحة الفساد.

5. إنشاء هيئة وطنيّة مستقلة لمكافحة الفساد المالي والإداري .

6. تعزيز دور ديوان الرّقابة الماليّة في مكافحة ومتابعة قضايا الفساد وحماية الأموال العامة.

7. تفعيل أجهزة الرّقابة والمحاسبة وحماية المال العام.

8. تعديل قانون المناقصات والمزايدات والتأكيد على استقلالية هيئة المناقصات.

9. تفعيل مبدأ الشّفافية في كافة نواحي العمل الحكومي ووضع التّشريعات المؤدية إلى تطبيق الحكم الرشيد.

10. محاربة الفساد ومراقبة تطبيق الشّفافية في مؤسسات القطاع الخاص.

11. تمكين مؤسسات المجتمع المدني من ملاحقة ومواجهة كل مظاهر الفساد.

12. إنشاء هيئة مستقلة لحماية المستهلك تتمتع بصلاحيات الضبط القضائي.

سابعاً: في مجال الشأن البلدي:

1. تعزيز وتوسيع صلاحيات المجالس البلديّة وتحويلها إلى سلطات محليّة فعليّة مختصة بالشأن البلدي ورفع كفاءة

وحسن أداء الأجهزة والخدمات البلديّة، وإجراء تقييم جدي لتجربة أمانة العاصمة في ظل المستجدات التي رافقت العمل البلدي طيلة السنوات الماضية.

2. فكّ هيمنة الأجهزة التنفيذيّة وخاصة وزارة البلديات على المجالس البلديّة المنتخبة.

3. تطوير نظام المحافظات وهيكلته على أسس تكفل وصول الخدمات البلديّة بعدالة لجميع المناطق.

ثامناً: في مجال الثقافة والإبداع:

1. من منطلق القناعة التّامة بأهمية الثّقافة والتّخطيط لها وعدم تركها للظروف والأهواء من أجل خلق بيئة ثقافيّة واعية ومُتنورة، تتبنى قائمة «تقدّم» مهمة العمل في سبيل النّهوض بالثّقافة والفنون وكافة مجالات الفكر والإبداع، وإشاعة ثقافة التّسامح والحرية والتّفاعل الخلاّق مع القيم الإنسانيّة والحضارة البشريّة، وتعمل على توفير كل ما يلزم من الدّعم والرّعاية للمثقفين والمفكرين والفنانين والمبدعين في كافة مجالات الإبداع.

2. رفع شأن العاملين في قطاع الأدب والثّقافة والفنون، وفتح المزيد من الآفاق للإبداع والابتكار واعتبار هذا الهدف من بين أهم متطلبات التّنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة .

3. دعم المؤسسات الثّقافيّة والفنيّة الأهلية الناشطة في حقول الأدب والمسرح والموسيقى والسينما، وتشجيع المبادرات الثّقافيّة الأهليّة خاصة الآتية من قطاع الشباب، وتوسيع فضاء نشاطها وعدم تقييده.

4. الإهتمام بالآثار والمواقع الأثريّة في مختلف مناطق البحرين، والحفاظ عليها، وتطوير البنية التّحتيّة فيها، وتحويلها إلى

وجهات جاذبة للزوّار والسوّاح، وكذلك رعاية الحرف اليدويّة المتوارثة التي اشتهرت بها البحرين، والحرص على عدم اندثارها، وينطبق هذا على كل ما يتصل بالهويّة الثّقافيّة والتّاريخيّة لبلادنا.

تاسعاً: في مجال البيئة:

1. التأكيد على أهمية التخطيط للسّياسات البيئيّة النظيفة والصّديقة للبيئة لمواجهة كل مظاهر التلوث، ومشاكل البيئة، والحرص على التوازنات البيئيّة وسلامتها وصحّة المواطن والأجيال القادمة من أبناء الوطن، والمطالبة بسنّ التّشريعات الخاصة بحماية البيئة البريّة والبحريّة والتّلوث الهوائي وتطوير المناطق الخضراء وحماية الأحياء البحريّة، ومعالجة كل مصادر التلوث بما يساعد على تلبية شروط تحسين نوعية حياة الإنسان في بلادنا، وإقامة المنتزهات وأماكن الرياضة والترفيه وفتح السواحل العامة للمواطنين، كما يتبنى البرنامج سياسات وتشريعات توفر الحماية الكافية للبيئة وتحاسب المتجاوزين لشروطها ومتطلباتها.

2. مراجعة التّشريعات الخاصة بحماية بيئة مناطق العمل وخاصة الصّناعيّة منها، وتأثيراتها على المناطق السّكنيّة ومعالجة جميع أنواع التلوث للبيئة من مصادرها في المعامل والمصانع ومحطات الكهرباء، والحدّ من انبعاثات الملوثات للغلاف الجوي، بما في ذلك الانبعاثات في المياه والتّربة وتوليد النّفايات واستخدام الطّاقة.

ختاماً..

لقد أُستُلْهِمت روح هذا البرنامج والأهداف الواردة فيه من إرادة وطموحات الشعب البحريني بكل فئاته وقطاعاته، وسوف نمضي معاً وبكل صدق وإخلاص ومثابرة لننتقل بوطننا إلى آفاق رحبة من العمل والإنجاز والعطاء مستظلين بكل مبادئ الممارسة الدّيمقراطيّة السليمة التي تحقق العدالة وتضمن الحريات وتصون الحقوق.

مرشحو قائمة تقدّم

عبدالنبي سلمان

المؤهل الأكاديميّ:
خريج جامعة بنجلور بالهند، تخصص الإحصاء.

الخبرات السّياسيّة:
انتخب أميناً عاماً للمنبر التقدمي في الفترة 2012 – 2015.

الخبرات البرلمانيّة:

- انتخب نائباً في الفصل التّشريعي الأول (2002 - 2006)، حيث اختير مقرراً للجنة التحقيق البرلمانيّة الأولى في قضية إفلاس صناديق التقاعد، ورئيساً للجنة التحقيق البرلمانيّة في تلوث خليج توبلي.

- انتخب نائباً في مجلس النوّاب في الفصل التّشريعيّ الماضي (2018 – 2022)، وانتخب فيه نائباً أول لرئيس المجلس، وكان رئيس لجنة التحقيق في أوضاع شركة «طيران الخليج».

المساهمات المجتمعيّة:

- عضو مؤسس في جمعية الاقتصاديين البحرينيّة.

- عضو مؤسس في جمعية الشّفافية البحرينيّة.

- له اسهامات بحثيّة في شؤون المجتمع وقضايا الموازنة العامة للدولة وقضايا البرلمان، ومشاركات في الصّحافة المحليّة والخليجيّة.

إيمان حسن شويطر

المؤهل الأكاديميّ:
خريجة جامعة البصرة بالعراق في تخصص الإدارة والمحاسبة.

الخبرة المهنيّة:
عملت لمدة خمسة وعشرين عاما في الهيئة العامة لصندوق التقاعد، وعينت رئيسة لقسم الاشتراكات في الهيئة.

دورها في المجتمع المدنيّ:
- عضو جمعية نهضة فتاة البحرين، والأمين المالي السابق لها.
- رئيسة جمعية المرأة البحرينيّة.
- عضو الاتحاد النسائيّ البحرينيّ، ومسؤولة العلاقات الداخليّة والخارجيّة فيه لثلاث دورات.
- مثّلت الحركة النسائيّة البحرينيّة في محافل داخليّة وعربيّة وعالميّة.

- انتخبت عضواً في اللجنة المركزيّة للمنبر التقدمي في أكثر من دورة.
- رشحت نفسها في الانتخابات النيابيّة في عام 2018 ضمن كتلة «تقدّم» عن الدائرة العاشرة في محافظة العاصمة، وتأهلت لدور الإعادة، حيث نالت قرابة 45% من أصوات الناخبين.

السيد فلاح هاشم فلاح

المؤهل التعليمي:
الدبلوم الوطنية في الهندسة الكهربائية من معهد البحرين للتدريب (BTI).

الخبرات النقابية:
- من مؤسسي نقابة العاملين في وزارة الكهرباء والماء 2003 وعضو في مجلس إدارتها لدورتين متتاليتين.
- شارك في عملية الاعداد والتحضير لتأسيس الإتحاد العام لنقابات عمال البحرين 2004.
- من مؤسسي نقابة العاملين في شركة الحد للطاقة في 2007، وانتخب رئيساً للنقابة.
- في عام 2012 حاز على ثقة عمال الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين، بانتخابه لعضوية قيادة الاتحاد وبمسؤولية الأمين العام المساعد للحماية الاجتماعيّة.
- في 2014 أشرف وساهم في تأسيس اللجنة الوطنية للمتقاعدين بالاتحاد العام لنقابات عمال البحرين، وكان أول رئيس لها.

- شارك في تمثيل عمال البحرين في عدّة مؤتمرات وانشطة وفعاليّاتداخلالبحرينوخارجها.

الخبرات السّياسيّة:
شارك في تأسيس المنبر التقدمي ونشط في لجانه وأنشطته المختلفة، خاصة المتعلقة بالنشاطات والقضايا العماليّة وحقوق المتقاعدين، توّجها في 2012 بتحمّله مسؤولية قيادة لجنة قطاع النقابات العماليّة والمهنيّة بالتقدمي في المكتب السياسي، وانتخب في ديسمبر 2015 نائباً للأمين العام للشؤون السّياسيّة، وحالياً هو عضو اللجنة المركزيّة في «التقدمي».

الخبرات البرلمانية:
انتخب في العام 2018 نائباً عن الدائرة الخامسة بالمحافظة الشماليّة، كما انتخب عضواً في اللجنة التّشريعيّة في الفصل التشريعي المنصرم.

مهدي عبدالعزيز الشويخ

المؤهلات العلميّة:

- شهادة البورد البلغاري في الامراض الجلدية والتناسلية من جامعة صوفيا- بلغاريا 1999.
- دبلوم في الطب التجميلي 2015.
- شهادة البكالوريوس في الطب العام والجراحة من جامعة فارنا – بلغاريا 1990.

الخبرات العمليّة:

- أخصائي الأمراض الجلدية والتناسلية في مجمع السلمانية الطبي 2000 – 2015.
- طبيب ومدير مركز الشويخ للأمراض الجلدية والتجميل 2016 حتى الآن.

المشاركات المحليّة والخارجيّة:

- عضو سابق في اللجنة المركزية للمنبر التقدمي.
- الأمين المالي لجمعية الأطباء البحرينية 2005 – 2007.
- نائب رئيس رابطة أطباء الجلد البحرينية 2005 – 2011.
- عضو رابطة أطباء الجلد العرب.

- عضو الإتحاد الأوربي لأمراض الجلد.
- عضو الجمعية الأمريكية لأمراض الجلد.
- عضو الجمعية العالمية لأمراض الجلد.
- عضو نادي باربار الثقافي والرياضي.
- مدير تنظيم المهرجان الصحي الذي ينظمه نادي باربار سنوياً للفحص الطبي لأهالي المنطقة لمدة 7 سنوات متتالية.

تقديم

تقدّم
ليبقى الصوت الوطني حاضراً

عبد النبي سلمان
الدائرة السادسة
المحافظة الشمالية

السيد فلاح هاشم
الدائرة الخامسة
المحافظة الشمالية

إيمان شويطر
الدائرة العاشرة
محافظة العاصمة

د. مهدي الشويخ
الدائرة الأولى
المحافظة الشمالية

المنبر التقدمي - مملكة البحرين
Progressive Tribune - Kingdom of Bahrain